جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

مكتب الوزير

أخبار المحاسبة و الضرائب

السيد الأستاذ / رضا عبد القادر

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،،

الموضوع :

الشكوى المقدمة من شركة برومو تايم المسجلة بمصلحة الضرائب المصرية تحت رقم ٦٧٢/٤٢٦/٥٦٠ وذلك لقيام المأمورية بفحص الشركة عن الفترة ٢٠١٨/٧ حتي ٢٠١٩/١٢ واسفر الفحص عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ١٨٣٤٠٣٧,٠٩ جنيه واحالة الموضوع للإدارة المختصة بمكافحة منطقة شمال الجيزة لكونها حالة تهرب ضريبي ومطالبة الشركة بقيمة التعويض عن كامل الفروق الناتجة عن الفحص علي الرغم من سداد ضريبة اقرارات اشهر ١٠،١١،١٢ /٢٠١٩ بالمواعيد القانونية .

الدراسة :

نصت المادة (٦٨) من القانون ٦٧ لسنة٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة علي القيمة المضافة علي انه " يعد تهربا من الضريبة وضريبة الجدول ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٧) من هذا القانون ، ما يأتي:

٢- بيع السلعة أو أداء الخدمة أو إستيراد أي منهما دون الإقرار عنها وسداد الضريبة وضريبة الجدول المستحقة.

٧- انقضاء ستين يوما علي انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة وضريبة الجدول دون الإقرار عنها وسدادها .

وحيث سبق أن تم عرض حالة مماثلة علي السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ وانتهي الرأي بها الي اعتماد رأي المستشار القانوني المنتهي الي انه :

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

مكتب الوزير

2

أولا : إن القانون لم ينص صراحة علي نموذج تجريمي لسداد الضريبة دون الإقرار عنها في الميعاد المنصوص عليه قانونا و من ثم لا عقوبة الا بنص ولا جريمة الا بنص.

ثانيا : القانون اشترط انقضاء ٦٠ يوما علي انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة وضريبة الجدو دون الإقرار عنها وسدادها ومن ثم فقد استلزم لقيام اركان جريمة التهرب الضريبي توافر واقعتين معا الاولي تقديم الإقرار في فترة التهرب ،الثانية تمام السداد في فترة التهرب ،فاذا انتفي أي من الواقعتين انتفت جريمة التهرب ، وأصبحت واقعة تقديم الإقرار عن فترة التهرب مع السداد في الميعاد المنصوص عليه قانونا مخالفة إجراءات حيث ان المخالفات وردت في القانون ٦٧ لسنة٢٠١٦ علي سبيل المثال وليست علي سبيل الحصر .

الرأي القانوني:

التفضل بالتوجيه للإدارة المختصة لفحص الوقائع وابداء الرأي في ضوء الرأي القانوني الصادر في ٢٠٢٠/٩/٢٣ والذي تم اعتماده من السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية والمرفق صورته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وخالص التقدير،،،

المستشار
خليل عمر
رئيس الاستئناف

٢٠٢٠/٩/٢٤

المستشار القانوني لوزير المالية
لقضايا التهرب الضريبي والجمركي